تقرير حول الزيارة الميدانية الاستطلاعية
التي قامت بها لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية
إلى المركز الجامعي ابن سينا ليوم الأربعاء 20 يونيو 2012

نظمت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية زيارة ميدانية إلى المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا التي جاءت بناءا على طلب كل من فريق التجمع الوطني للأحرار والفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية وذلك يوم الأربعاء 20 يونيو 2012، بمشاركة أعضاء اللجنة الآتية أسماؤهم :

- المستشار السيد لحبيب العلج رئيس اللجنة،
- المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري عن فريق الحركة الشعبية،
- المستشار السيد مكي الحنكوري عن فريق الأصالة والمعاصرة،
- المستشار السيد عبدو عز الدين عن فريق الأصالة والمعاصرة.

وحضور السادة أطر اللجنة وأطر من مختلف الفرق البرلمانية المكونة لمجلس المستشارين.

وفي الساعة التاسعة والنصف صباحا، تم استقبال الوفد البرلماني من طرف البروفيسور المنتصر شريف الشفشاوني المدير العام للمركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا مرفوقا بعدد من مساعديه، وقدمت خلالها كلمة مقتضبة من الجانبين، حيث رحب السيد المدير بالوفد البرلماني وأكد أن هذه الزيارة خطوة مهمة لتدعيم القطاع الصحي ببلادنا من خلال تضافر جهود ومساعي المؤسسة التشريعية ووزارة الصحة ممثلة في مدراء المستشفيات الجامعية وأطرها الصحية، والعمل سويا على تحسين الخدمات الصحية لفائدة المرضى المتوافدين على المركز باستمرار واستطلاع الواقع الذي يعيشه الميدان الصحي بإيجابياته وسلبياته.

ومن جانبه، عبر رئيس اللجنة عن سعادته البالغة بهذه الزيارة التي تأتي في إطار تنزيل الدستور الذي يعطي الحق للجن البرلمانية القيام بدورها الاستطلاعي بعمل المؤسسات العمومية في إطار عمل تشاركي تكاملي بين النخبة السياسية والفاعلين في الميدان الصحي، وذلك قصد الاطلاع على الاختلالات والاكراهات التي يتخبط فيها القطاع الصحي والعمل على دراستها ومعالجتها مع المعنيين بالأمر بغية الارتقاء بالمنظومة الصحية ببلادنا في ظل الميزانية المرصودة لقطاع الصحة التي تظل ضئيلة بالمقارنة مع احتياجات الأطر الصحية والمواطن معا.

وبعد استراحة شاي، انتقل الجميع إلى قاعة الندوات والاجتماعات، حيث عقدت جلسة مطولة تم الاستماع خلالها إلى عرض مفصل ألقاه السيد المدير العام للمركز الجامعي

مدعم بأرقام مدققة ومعطيات شاملة حول الواقع الاستشفائي للمركز والخدمات المقدمة بمختلف مرافقه الإدارية والطبية، وركز على أهم المشاريع المبرمجة خلال الخمس السنوات الأخيرة (2011/2007)، وكذا العروض الجديدة لسلة العلاجات (2011/2010) التي عرفت زيادة طفيفة وملحوظة خلال السنوات الأربع الماضية، باستثناء العمليات الجراحية التي عرفت انخفاضا سنة 2011، وذلك نتيجة الإضرابات المتتالية التي خاضها الأطباء المقيمون(2011/2010) في قسم الجراحة والمستعجلات، وأضاف أن مدينة الرباط تعرف نسبة مرتفعة في سلة العلاجات بالمقارنة مع فاس والدار البيضاء ومراكش بحيث تشكل الجراحة 36% المستعجلات 32%، الاستشفاء 40%، الولادات 50%،زراعة القرنية 25%، (من مجموع إنتاج المراكز الاستشفائية والجامعية)، باستثناء عمليات زراعة الكلي التي تشكل نسبة قليلة 5% مقارنة مع الدار البيضاء، كما أن عدد الإصدارات والأبحاث العلمية لكلية الطب بالرباط تشكل أعلى نسبة بالمقارنة مع فاس والدار البيضاء ومراكش ووجدة خلال سنة 2011.

وأكد أن المديرية عملت على وضع خطة عمل لتنفيذ المشروع المتعلق برامید(RAMED) بإشراك الأطر الطبية ومدراء المؤسسات الاستشفائية التابعة للمركز الجامعي ابن سينا، وتمت دراسة الاختلالات المرتبطة بتنفيذه، وفتح فضاء خاص لاستقبال ذوي الدخل المحدود. كما رصدت وزارة الصحة لهذه العملية خلال سنة 2011 ما يناهز45.000.000 درهم.

زيادة إلى ما سبق ذكره، أكد السيد المدير على وجود إكراهات لا يمكن إنكارها ولا يزال المركز يعيشها، مما ينعكس سلبا على جودة الخدمات الصحية المقدمة نذكر أهمها :

- النقص الحاصل في الأطر الصحية وخاصة العاملة في ميدان التمريض بمختلف المؤسسات الصحية، بحيث يتجاوز سقف العجز 448 ممرض وممرضة وقابلة، أما الأطباء فقد وصل العجز إلى 43 طبيب، في حين أن المناصب المالية المعتمدة الحالية محدودة لا تتجاوز 1227.

- 6% من شغيلة المركز الاستشفائي يتجاوز عمرها 53 سنة.
- صعوبة تحديث الأجهزة الطبية والتجهيزات من أسرة وأغطية التي لا تزال متقادمة في مستشفى ابن سينا، ومستشفى الولادة السويسي.
- الاكتظاظ الذي يعرفه قسم المستعجلات في كل المراكز الاستشفائية (مستشفى التخصصات، مستشفى مولاي يوسف، مستشفى ابن سينا، مستشفى الأطفال).
- التوزيع اللامتكافئ للمستشفيات في الجهات على مستوى سلا، تمارة، الرباط، الخميسات.

- صعوبة تطبيق سياسة إعادة الانتشار التي تطرح إشكالات اجتماعية عديدة وتتداخل فيها لاعتبارات مصلحية مبنية على الزبونية والمحسوبية.
- غياب نص قانوني يضبط عمل أساتذة الطب.

وخلال مداخلات السادة المستشارين، عبروا عن سعادتهم الغامرة بهذه الزيارة للوقوف عن كثب على واقع المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا حيث يشغل المركز أطباء وممرضين يتوفرون على كفاءات عالية ويحتوي على أحدث التجهيزات الطبية، وكذا الاستماع إلى حاجيات الأطر الصحية وتأهيلهم ماديا ومعنويا للارتقاء بالأدوار المنوطة بهم باعتبارهم ركيزة أساسية لكل تنمية، وبالتالي تحسين الخدمات الصحية وتكريس حق المواطن في الصحة كما هي واردة في الدستور الجديد واعتبارها من الأولويات التي يجب تطويرها.

كما ثمنوا العرض القيم للسيد المدير الذي ركز على الجوانب النظرية الإيجابية والسلبية، وأكدوا على أهمية الوقوف عن كثب على المشاكل بعين المكان لسبر أغواره ودحض الشكوك التي تحوم حول المركز، والتواصل مع الفاعلين في الميدان الصحي للعمل على تحسينه من خلال البحث عن حلول ملموسة وواقعية لفائدة الأطر الطبية والشبه طبية،

وكذا فئة الأساتذة الباحثين، وأيضا تحسين القطاع العام إسوة بالقطاع الخاص بهدف تقديم أجود الخدمات الصحية للمواطن.

إضافة إلى ذلك طرحت تساؤلات واستفسارات مع إعطاء مقترحات همت عدة محاور أهمها :

تعويض شهادة الاحتياج ببطاقة راميد ومدى أهميتها لدوي الدخل المحدود وسلة العلاجات التي يشملها هذا النظام.

- ما هي العلاقة القانونية والإدارية الموجودة بين المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا ومستشفى الشيخ زايد؟

  وما تطرحه من إشكالية على مستوى المساءلة القانونية لأساتذة كلية الطب،
- مدى اعتماد الإدارة الصحية للآلات والتكنولوجيات الحديثة في الفحص والعلاج،
- إعادة النظر في قضية المواعيد وفق جدول زمني محدد والتقليص من مدة أمد التطبيب على غرار ما هو معمول به في الدول المتقدمة في مجال الرعاية الصحية،

- البحث عن آلية قانونية لتدبير الإدارة الصحية وفق منظور جديد يتعلق بمبدأ الحكامة وحل مشكل تدبير الموارد المالية،
- تحفيز الأطر الطبية وخاصة في قسم المستعجلات للقيام بأدوارهم والتأثير الإيجابي لهذا الإجراء إقليميا وجهويا،
- توفير المعدات المتطورة وصيانتها في قسم المستعجلات،
- محاربة ظاهرة الرشوة المنتشرة بقوة وتشجيع الأساتذة الباحثين بمنحهم تحفيزات مادية.

وسجل بعض المتدخلين بارتياح احترام المركز لمصالح المرضى، بغض النظر عن المشاكل العديدة التي لا يزال يعرفها.

كما تم التذكير بأهمية مبادرة التأمين الإجباري عن المرض التي ساهمت في تحسين وضعية المهنيين، ودعوة المسؤولين على المركز الاستشفائي للقيام بدورهم في التأطير والتطبيب رغم الميزانية المحدودة مقارنة مع حجم المركز الإستشفائي.

وشملت الزيارة التفقدية في المرحلة الثانية مستشفى الولادة (**Maternité suissi**)، حيث كان في استقبال اللجنة السيد الحسين الماعوني مدير المستشفى الذي قدم مجموعة من الإيضاحات حول المصالح الإدارية والطبية للمستشفى وظروف اشتغاله، مؤكدا أن الميزانية المرصودة له تظل ضعيفة ولا ترقى إلى متطلبات المرضى وتطلعات المهنيين، مضيفا أن الإصلاحات والترميمات التي أدخلت عليه مؤخرا ما هي إلا نتيجة تضافر جهود ومساعدات المحسنين، موضحا أن مصلحة الرصد والتشخيص المتوفرة بالمستشفى تتم فيه غالبية حملات الرصد والفحص لصالح النساء عموما والحوامل خصوصا، وأن الطاقة الاستيعابية للجناح المخصص للتوليد وترقب الوضع تمثل حوالي

36%، مما يطرح إشكالية عويصة فيما يخص الاكتظاظ أمام النقص الحاصل في الأطر التمريضية وتحديدا في صنف القابلات (les sages femmes).

ويبدو الخصاص واضحا في الأطر الطبية وخاصة في أطباء الإنعاش، وذلك بمصلحة الإنعاش والتخدير التي لا تتوفر إلا على ثلاثة أطباء فقط.

وفي هذا الإطار، أكد السيد المدير أن الإدارة ستعمل على خلق فضاء جديد لتفادي الاكتظاظ الذي يعرفه قسم الإنعاش من جهة، وكذا توسيع قسم خاص بالمستعجلات لفائدة النساء الحوامل.

أما فيما يخص مستشفى الأطفال، وبعد معاينة اللجنة لعدة مصالح وأقسام، فقد تبين بالملموس أنها تعيش اختلالات لا تعد ولا تحصى وفق شهادات صادرة من المرضى والزوار وكذا الأطر الطبية أنفسهم، بحيث يعيشون الأمرين لعدة أسباب :

- مواعيد الإستشفاء داخل المصالح الجراحية لمستشفى الأطفال تصل إلى 69 يوم (إحصائيات سنة 2011).

- هناك نقص حاد في عدد أطباء الإنعاش بالإضافة إلى الأعطاب المتكررة في تجهيزات التخدير والإنعاش.

بصفة عامة رغم أن المركب الجراحي والتكييف الهوائي يعملان لكنهما لا يستجيبان للمعايير المتعارف عليها عالميا. ولهذه الغاية رصدت وزارة الصحة غلاف مالي يناهز 12 مليون درهم برسم سنة 2013 من أجل إعادة الإصلاح والتأهيل.

تم إصدار مذكرات من طرف مدير المركز إلى مختلف المستشفيات قصد العمل على أجرأة نظام المساعدة الطبية مع الأخذ بعين الاعتبار المرحلة الانتقالية والحالات المستعجلة، بحيث أن الوصل المسلم من طرف السلطة الإدارية لا يخول للمشمولين بهذا النظام الولوج الكامل للعلاج، مما يساهم في تأجيج شرارة الاحتقان بين الأطر الطبية لأنه لا يتم قبول إلا شواهد الضعف التي سلمت قبل فاتح أبريل 2012، كما يظل الاكتظاظ وسوء التدبير وتقادم الأجهزة الطبية والتجهيزات من أسرة وأغطية وقلة الأطر الطبية عموما سمة بارزة في قسم المستعجلات الطبية والجراحية، مما يجعل المرضى

يستشعرون بالفعل سوء الخدمات المقدمة من طرف المركز الاستشفائي، وهو ما أكده عضو من المكتب الوطني للمنظمة الديمقراطية للصحة التابعة للمنظمة الديمقراطية للشغل.

وبعد ذلك، تم الانتقال إلى دار الطفل التي تم إنشاؤها بمبادرة من مؤسسة محمد السادس للتضامن، ويعد فضاءا مميزا من شأنه التخفيف على الجانب النفسي للمريض، نظرا لما يتوفر عليه من قاعات للترفيه والتثقيف (ألعاب، موسيقى، مطالعة).

وفي الجهة المجاورة، لوحظ أن المركز بشراكة مع وزارة الصحة بصدد بناء مصلحة الحروق لفائدة الأطفال في المدى القريب أو المتوسط.

وبعد ذلك، تم التوجه إلى مركز تابع للمستشفى يتعلق بمصلحة لعلاج مرضى السرطان (الأنكولوجيا) تختص في معالجة مختلف الأورام (أورام الدم، أمراض هيموغلوبين، الهيموفيليا...) بالمعالجة الكيماوية ، وتتوفر على قاعات للأكل والألعاب والترفيه والتكوين أيضا، إلا أن المشكل المطروح في هذه المصلحة يتمثل في قلة الأطباء المختصين في هذا المجال.

وفي نفس الإطار، تم التعرف على وحدة خاصة بزراعة النخاع الشوكي مجهزة بأحدث المعدات والآلات المتطورة التي من شأنها تحسين العلاج وتجويد الخدمات لفائدة المرضى، تتراوح مدة العلاج من 15 يوم إلى 6 أشهر.

وعلى الساعة الثانية بعد الزوال، تم الرجوع إلى مديرية المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا لتناول وجبة الغذاء، ثم توجهت اللجنة رفقة مدير المركز إلى مستشفى ابن سينا، بحيث كان في استقبالها السيد الروكاني مدير المستشفى حيث تم الاطلاع على بعض المرافق الطبية ابتداء من قسم المستعجلات حيث يتم فرز الحالات المرضية ذات الطابع الاستعجالي من غيرها من الحالات العادية وذلك في قاعة الفحوصات الأولية (مصلحة المستعجلات الجراحية)، وتبدو أهمية هذه المصلحة من خلال مداومتها على العمل ليلا ونهارا، بحيث يستقبل مستشفى ابن سينا يوميا 155 فحوصات مستعجلة، 173 فحوصات مبرمجة، استشفاء كلاسيكي ل 50 مريض واستشفاء 92 مريض في مستشفى النهار، مما يطرح إشكالية المداومة بين الممرضين نتيجة الازدحام والاكتظاظ الذي يعد قاسما مشتركا

بين جميع المراكز الاستشفائية، ونفس الشيء بالنسبة للتجهيزات والأسرة التي تظل متقادمة، مما يستدعي إعادة إصلاحها وصيانتها وترميمها.

وفي هذا الصدد أكد مدير المركز أن الإدارة خصصت لهذا الغرض 9 ملايين درهم لأعمال الصيانة وإصلاح الإنارة في القريب العاجل.

وتعرفت اللجنة أيضا على عدة قاعات مختصة بالفحص بالصدى والسكانير وقاعة خاصة لحفظ الأرشيف وتحليل الصور الطبية (Salle d'interprétation) تعمل بنظام معلوماتي دقيق، إضافة إلى المختبر الخاص بتحاليل الدم الذي يقوم ب 150 تحليل يوميا مجهز بأحدث التكنولوجيات، كما تم الوقوف على كيفية عمل مختبر الكيمياء الحياتية ومختبر علم الطفيليات.

وفي الطابق السفلي، تم استكشاف قاعة مختصة بفحص وعلاج الجهاز الهضمي، الذي يعد من أهم الاختصاصات المجهزة بأدوات عمل متطورة وتتراوح أثمنة الفحص به ما بين 500 درهم و1000 درهم بالنسبة للمؤدون.

وفي الطابق الثالث، تم الاطلاع على مصلحتي الجراحة (A/C)، اللتان سجل بهما غياب وسائل تكييف الهواء وأدوات الترفيه التي لاتوجد في مصلحة الجراحة C التي من شأنها التخفيف نوعا ما من وطأة المرض على نفسية المريض.

وعلى الساعة الخامسة و25 دقيقة، تم التوجه إلى مستشفى الاختصاصات الذي يشكل جزءا من المركز الاستشفائي الجامعي، بحيث كان في استقبال اللجنة السيد لحسن أكناو مدير للمستشفى الذي قدم شروحات قيمة معززة بوثائق مرجعية تتضمن أرقام دقيقة وتفصيلية حول مختلف المرافق التابعة للمستشفى، وكذا أهم التخصصات التي يتوفر عليها وخاصة جراحة الدماغ والأعصاب، وأمراض وجراحة العيون، وأمراض الأنف والأذن والحنجرة والإنعاش.

وفي نفس السياق، أوضح السيد المدير التحول الجذري الذي عرفه المستشفى منذ 2009 إلى 2011، حيث عرف تحسنا ملموسا سواء من حيث الخدمات الصحية المقدمة لفائدة المرضى، أو من حيث الوسائل التقنية المستعملة في الفحص والعلاج، وأضاف أن الموارد البشرية به تقدر بحوالي 695 موزعة على الشكل التالي :

- الموظفون الإداريون : 14%
- الممرضون 37%
- الطاقم الطبي 32%
- التقنيون 17%.

ومن خلال معاينة بعض الوحدات الطبية : قاعة الفحص، المختبر، وحدة علم الأحياء الجزئية (Unité Biologie Moléculaire)، مصلحة الأطفال، تبين لأعضاء اللجنة أن المستشفى يعيش مجموعة من الاختلالات، خاصة بالنسبة لغرفة العمليات: (غياب النجاعة لأن الجراحين يشرعون في العمل من الساعة التاسعة صباحا إلى الساعة الواحدة زوالا) وفي حالة احترام مواقيت العمل فإن غرفة واحدة تكفي لسد الحاجيات المطلوبة.

وخلال زيارة الجناح المتعلق بمختبر الطفيليات، لوحظ أنه مجهز بمختلف التجهيزات الضرورية وينتظر بدء الأشغال به في الأيام المقبلة وذالك بعد إعادة تهيئة هذه المصلحة.

وفي الختام، جدد السادة المستشارون تشكراتهم الخالصة لمدراء المستشفيات على التعاون المثمر من خلال فسح المجال أمامهم لملامسة أهم التطورات التي تعرفها هذه المستشفيات، واستكشاف مكامن الخلل فيها آملين في تجديد مثل هذه الزيارات وعقد لقاءات تشاورية بين المؤسسة التشريعية والمسؤولين عن المستشفيات التابعة لابن سينا بغية نقل هموم المرضى وتطلعات المهنيين في الميدان الصحي ومناقشتها مع وزارة الصحة لإيجاد الحلول وتطوير المنظومة الصحية.

وهكذا، انتهت اللجنة من مهامها المرتبطة بهذه الزيارة على الساعة السادسة و15 دقيقة.